

## وزارة المالية

قرار رقم ٧٧٢ لسنة ٢٠٠٩

بقواعد ومعايير تحديد عينة فحص إقرارات الممولين

عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٧

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ :

وعلى اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ :

قرر :

(المادة الأولى)

يكون تحديد عينة الإقرارات التي تتولى مصلحة الضرائب فحصها عن السنوات

الضريبة ٢٠٠٧ طبقاً للقواعد والمعايير الآتية :

- ١ - مدى التزام الممول بإعداد الإقرار الضريبي وتقديمه طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الضريبة على الدخل المشار إليه ولائحته التنفيذية ، ومدى التزامه باداء مبلغ الضريبة المستحق طبقاً للإقرار .
- ٢ - إذا كان النشاط الذي يزاوله الممول من الأنشطة ذات المخاطر الضريبية العالية .
- ٣ - إذا تضمن الإقرار معاملات ذات مخاطر ضريبية عالية .
- ٤ - إذا كان الإقرار مقدماً من شخص طبيعي عن نشاط الأرباح التجارية والصناعية ونشاط المهن غير التجارية غير المؤيدة بحسابات منتظمة .

(المادة الثانية)

تصدر مصلحة الضرائب منشوراً بالتعليمات المنفذة للقواعد والمعايير المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار ، وذلك بعد العرض على وزير المالية .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٩/١٢/٢٠٠٩

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى